الأمم المتحدة S/PV.7235

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٣٥**

الأربعاء، ٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيدة لو فرابي دو إيلين
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دن

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2014/537)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1449710 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2014/537)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/537 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

وأعطي الكلمة الآن للسيد موليه.

السيد موليه (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض تقرير الأمين العام (S/2014/537). سأقدم عرضا موجزا يتضمن أحدث المعلومات عن آخر التطورات المستجدة منذ نشر التقرير في ٢٥ تموز/يوليه. وبالاقتران مع ذلك، فقد جرى في ١ آب/أغسطس تعميم آخر المعلومات عن الانتهاكات التي وقعت في حزيران/يونيه لاتفاق مركز القوات.

فقد وقع أول حادث رئيسي منذ الاجتماعين اللذين عقدا بين الرئيس سلفا كير والسيد رياك مشار في ٩ أيار/مايو و ١٠ حزيران/يونيه في مدينة ناصر في ولاية أعالي النيل. ففي ٢٠ تموز/يوليه شنت قوات موالية للحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة هجوما على مدينة ناصر. واستمر القتال حتى ٢٤ تموز/يوليه، حين صد الجيش الشعبي لتحرير السودان قوات المعارضة. ووقعت اشتباكات بين الطرفين مرة أخرى في ٢٦ تموز/يوليه. وفي الوقت الراهن لا يزال الجيش الشعبي لتحرير السودان مسيطرا على مدينة ناصر في حين يواصل إطلاق نيران المدفعية وغيرها من الأسلحة الأخرى نحو المناطق المحيطة بالمدينة، بهدف ردع قوات المعارضة ومنعها من إعادة تجميع صفوفها وشن هجوم مضاد عليه.

وعلاوة على ذلك، وقعت اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وبعض العناصر المعارضة في مدينة الرنك التي تقع أيضا في ولاية أعالي النيل، وفي مدينة أيود في ولاية جونقلي. وفي ١٦ تموز/يوليه تلقت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في أويل – في ولاية شمال بحر الغزال – تقارير عن وقوع صدامات بين قوات الأمن الحكومية وما يقرب من ٢٠٠ من الجنود الفارين من صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذين تركوا مواقعهم بسبب عدم دفع مرتباتهم. وفي ٢ آب/أغسطس، وقعت صدامات في محافظة مابان في ولاية أعالي النيل، بين ميليشيات محلية تسمي نفسها قوة الدفاع عن مابان، ونحو ٢٠ جنديا من الجيش الشعبي من المنتمين إلى قبيلة النوير والفارين من الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وتكبدت تلك الميليشيا خسائر فادحة أثناء ذلك القتال. وفي رد فعل على الصدام نفسه، تعقبت الميليشيا الأفراد المنتمين إلى قبيلة النوير في مدينة بونج والمناطق المحيطة بها، بمن في ذلك، للأسف، الأشخاص العاملون في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. ومنذ اندلاع القتال، انتقل موظفو الأمم المتحدة والعاملون في مجال تقديم المعونة إلى مجمعات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

الدولية بهدف الحماية من تلك الميليشيا، في حين التمس الآلاف من المدنيين المشردين اللجوء إلى أحد مخيمات اللاجئين بالقرب من مهبط جوي هناك. وللأسف، فإن التقارير الأولية تشير إلى مقتل خمسة من العاملين في المجال الإنساني المنتمين إلى قبيلة النوير حتى الآن على أيدي الميليشيا نفسها، في حين لا يزال أحد العاملين في عداد المفقودين.

وتوشك قوة للرد السريع تضم أربع من ناقلات الأفراد المدرعة على الوصول إلى المنطقة، في حين نُشرت قوة أخرى في حجم الفصيلة عن طريق الجو. وفي الوقت نفسه بدأ إجلاء موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني غير الأساسيين عن طريق الجو أيضا. وما يزال الموظفون العاملون في المنظمات غير الحكومية والمنتمون إلى قبيلة النوير داخل المجمعات، وسوف تتم مرافقتهم إلى مهبط الطائرات بمجرد وصول قوة الحماية إلى مدينة بونج. ويدل ذلك الحادث أيضا على هشاشة تلك البيئة التي يمكن أن يشمل فيها العنف المجتمعات المحلية التي ليست طرفا في النزاع بصورة سريعة.

وعليه، فإن الحالة الميدانية لا تزال محفوفة بالمخاطر، خصوصا مع خطر حدوث المزيد من الاستقطاب واتساع دائرة النزاع في أجزاء أخرى من البلد. وفي البيئة الحالية من انعدام الأمن، ما تزال بعثة الأمم المتحدة هناك تواجه أيضا القيود المفروضة على تنقّلها، وخاصة في المناطق الشديدة الخطورة.

وفي بانتيو، في ولاية الوحدة، فقد أعاقت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان مرارا تنقّل موظفي الأمم المتحدة والأشخاص المشردين داخليا المقيمين في موقع الحماية القريب من مقر البعثة. وألغيت أيضا رحلات جوية للبعثة كانت ستقلع من بانتيو مرات عديدة بسبب الامتناع عن منح ضمانات سلامة للرحلات الجوية.

وتستضيف بعثة الأمم المتحدة اليوم أكثر من ٠٠٠ ٩٥ من المشردين داخليا في مواقعها المختلفة، حيث يوجد منهم ٠٠٠ ٤٠ في بانتيو و ٠٠٠ ٣١ في جوبا و ٠٠٠ ١٧ في ملكال. ومع الوجود المستمر لذلك العدد الكبير من الأشخاص في مرافق لم تنشأ لهذا الغرض أصلا، فقد أصبحت الأوضاع صعبة للغاية. ونتيجة لهطول الأمطار الغزيرة، فقد غمرت المياه مساحات واسعة من مواقع حماية المدنيين في ملكال وبانتيو، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الحالة الصحية والمرافق الصحية. ووقع أيضا العديد من الحوادث، بما في ذلك الجرائم الخطيرة، علاوة على الحوادث التي تهدد سلامة موظفي الأمم المتحدة. ويجري الآن إنفاق موارد كبيرة – تشمل الموارد العسكرية والمادية – على إدارة تلك المواقع. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال البعثة تتحمل مصروفات إضافية غير مدرجة في الميزانية في إطار ولايتها. وفي حين أن العودة الطوعية والكريمة والآمنة للمشردين داخليا إلى ديارهم لا تزال تمثّل الهدف النهائي، فإن الحالة الميدانية ووتيرة عملية السلام تشيران إلى احتمال استمرار تشرد الأشخاص لفترة طويلة نسبيا. وعليه، فإن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار، ويجب استكشاف خيارات بديلة.

وقد بدأنا مناقشات مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني بهدف تحديد الأدوار والمسؤوليات بطريقة أفضل في إطار الجهود الرامية إلى تمكين البعثة من التركيز على ولايتها الأساسية على النحو المنصوص عليه في القرار ٢١٥٥ (٢٠١٤). وفي غضون ذلك، تواصل البعثة تشجيع الأشخاص المشردين داخليا على الانتقال إلى المواقع الجديدة المشيّدة حديثا، بغية التخفيف من اكتظاظهم في المواقع الحالية.

ويجري نشر القوات الإضافية المأذون به بموجب القرار ٢١٥٥ (٢٠١٤) على قدم وساق. ففي ٤ آب/أغسطس، نُشر ما مجموعه ٥٢٥ ٣ جنديا من أصل ٥٠٠ ٥ من جنود القوات الإضافية. ومن المتوقع نشر الوحدات المتبقية، بما في ذلك كتيبة

مشاة، وثلاث طائرات عمودية عسكرية للخدمات، ووحدة مؤلفة من ثلاث طائرات وطائرة عمودية تكتيكية إضافية، بحلول تشرين الأول/أكتوبر.

وتمكنا أيضا من تحديد البلدان المساهمة بقوات شرطة بهدف نشر أربع من وحدات الشرطة المشكّلة، تضم ما مجموعه ٦٦٠ فردا. ومن المتوقع أن يستغرق تشكيل وحدات الشرطة المشكلة الجديدة نحو ستة أشهر. وحتى ذلك الحين ستظل ثلاث من وحدات الشرطة المنتشرة حاليا في الميدان، جنبا إلى جنب مع فرادى ضباط الشرطة، بهدف المساعدة على حفظ الأمن والسلامة العامّين في مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقديم الدعم اللوجستي لأفرقة الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمنتشرة حاليا في بور بولاية جونقلي؛ وفي بانتيو وباريانق بولاية الوحدة، وملكال وناصر وملوط بولاية أعالي النيل. وكان أولئك المراقبون ينفِّذون الدوريات بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بينما بدأت القوات الإقليمية، بمسؤولية إضافية عن توفير الحماية للمراقبين، في الوصول.

لقد وصل نطاق العملية الإنسانية في جنوب السودان إلى نقطة أصبحت معها الآن تشكل أكبر عملية إغاثة داخل أي بلد بمفرده. لكنَّ قدرة العملية الإنسانية وتمويلها قاصران جداً أمام الاحتياجات العارمة. فهناك نحو أربعة ملايين شخص يواجهون مستويات مثيرة للقلق من انعدام الأمن الغذائي، وسط شواغل متزايدة من مجاعة. وهناك ١,١ مليون شخص شرَّدهم داخليا العنف والخوف، و ٠٠٠ ٤٣٤ شخص فروا عبْر الحدود. وهناك ما يصل إلى ٠٠٠ ٥٠ طفل معرَّضون لخطر الموت نتيجة سوء التغذية الحادّ في هذه السنة وحدها. ووباء الكوليرا يواصل انتشاره، موقعاً أكثر من ٠٠٣ ٥ إصابة، بينها ١١٥ وفاة. وفيما استطاعت المساعدة الإنسانية أن تصل إلى نحو ٢,٤ مليون شخص، فقد أعيقت جهود الإغاثة نتيجة انعدام الأمن، وعرقلة الوصول، وعدم كفاية التمويل وتأخره، وتأخر الموارد البشرية واللوجستية والقيود السياسية. وتنطوي الحالة الإنسانية المتردّية أيضا على تبعات أمنية، بينما تبدأ المجتمعات المحلية التنافس على الموارد المتناقصة.

والمحادثات التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بين الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارضة استؤنفت في ٤ آب/أغسطس. والهدف هو المشاركة في مفاوضات شاملة حول مسائل الأمن والوصول الإنساني؛ والمرحلة الانتقالية السياسية وتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ والعدالة، والمصالحة وبلسمة الجراح؛ ومعايير دستور جديد للبلد. والآن بالتحديد – اليوم – تشارك الأطراف في محادثات أمنية تتركّز على تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية.

وعلى وساطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن تتصدى لعدة تحديات، بما فيها ضرورة المواءمة بين مواقف جميع الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، حيال تطبيق الجزاءات ضد أولئك الذين يواصلون تقويض العملية السلمية، إذا دعت الحاجة. وفي مواجهة الأزمة الإنسانية التي تتكشف في جنوب السودان، سيكون من المهم الوفاء بالالتزامات السابقة وتحميل الطرفين المسؤولية عن أية تأخيرات إضافية في العملية السلمية.

وبعد ثلاثة أعوام من الاستقلال، يقف جنوب السودان على شفير كارثة إنسانية ونزاع داخلي طويل. إنها أزمة من صنع الإنسان، تباطأ المسؤولان عنها في حلها. وكلا الجانبين ما برحا يعتقدان أنهما يستطيعان تحقيق المزيد باعتماد خيار عسكري. وهناك حاجة ماسَّة إلى أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد لتحفيز الطرفين على المشاركة بصورة مجدية في محادثات السلام، ولكنّ الأهم هو تحذيرهما بصوت واحد من

تداعيات إعاقة عملية السلام، فضلا عن عدم جدوى مواصلة الخيار العسكري.

إنَّ زيارة مجلس الأمن لجنوب السودان في الأسبوع المقبل حسنة التوقيت بصفة خاصة في هذا الصدد. فعلى الطرفين التوصل إلى اتفاق، بدون المزيد من الإبطاء، بشأن كيفية إنهاء النزاع وبدء مسار المصالحة. إذ يجب مساءلة أولئك المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وعلى كلا الجانبين أن يضمنا أيضا وصولاً بدون عوائق ومأموناً، براً وجواً ونهراً، لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

ومع استمرار بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تنفيذ ولايتها، ينبغي للأهداف الأربعة المحددة في القرار ٢١٥٥ (٢٠١٤) – حماية المدنيين، تعزيز حقوق الإنسان والمساءلة، تيسير المساعدة الإنسانية، ودعم وقف الأعمال العدائية – أن تكون مسؤولية جماعية للأمم المتحدة وشركائها، ودولها الأعضاء، والأهمّ، لقادة جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موليه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): بما أنَّ هذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها وفد بلدي مجلس الأمن في ظل رئاستكم، سيدي، فإنني أود أن أهنئكم، سيادة الرئيس، وأهنئ وفد بلدكم على تولّي المسؤولية لشهر آب/أغسطس ٢٠١٤. وإنني أتمنى لكم، سيدي، كل النجاح في قيادتكم. وأود أن أطمئنكم إلى الدعم والتعاون الكاملين من وفد بلدي، ولا سيما أن مجلس الأمن ينوي زيارة جوبا في الأيام المقبلة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السيد إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية، التي أضافت المزيد من العمق إلى المسائل المطروحة في تقرير الأمين العام (S/2014/437).

وعند هذا المنعطف، أود أن أؤكد مجددا التزامنا بالعملية السلمية وإخلاصنا لها، وأن أطمئن المجلس إلى أننا مصممون حقاً على التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع عبر التفاوض. لقد جرَّب شعب جنوب السودان فعليا الكثير من الحروب والمعاناة من النزاعات. ولا يمكننا أن نتحمَّل إطالة الحالة الراهنة. لذا، إننا نتوقع من المتمردين أن يُظهِروا الجدية والمصداقية في المفاوضات.

وكما أبرز في تقرير الأمين العام، فإنّ الحالة في جنوب السودان صعبة وقاسية. إنها ليست شيئاً تريده حكومة جنوب السودان. وكما هو موثَّق في التقرير، أعرب فخامة الرئيس سلفا كير ميارديت، رئيس الدولة المنتخَب، عن عزمه تشكيل حكومة مؤقتة/انتقالية بغية تعزيز الإصلاح الدستوري، والوئام الوطني والمصالحة، فضلا عن آليات المساءلة. وهو باقٍ على ثباته في تحقيق هذه الأهداف.

ومن المصالح الفضلى لحكومة جنوب السودان أن تجد الأطراف، مع الجولة الجديدة من المناقشات في أديس أبابا، عزيمة متجددة في التحرك الجدي نحو السلام وتخفيف معاناة شعبنا. وإننا ندعو المجلس والمجتمع الدولي إلى تذكير المتمردين بأهمية التقيد باتفاق وقف الأعمال العدائية الموقَّع في ٢٣ كانون الثاني/يناير، والاتفاق الموقع في ٩ أيار/مايو، واتفاق إعادة الالتزام الموقع في ١٠ حزيران/يونيه، الذي خرقوه مرات عديدة – مُرغِمين بذلك الحكومة على الردّ بالدفاع عن النفس لحماية مواطنيها والسلامة الإقليمية للبلد.

وعلينا أيضا أن نواصل شكرنا لبلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وشركائها على مواصلة السير معنا في هذا المسار.

إنَّ تقرير الأمين العام يُبرز بين عناصر هامة عديدة التحديات التي واجهتها حكومة جنوب السودان في إجراء عدة تحقيقات والوصول بها إلى استنتاجات منطقية، حيث العدالة والمساءلة هما الركنان والهدف. ومن المهم للمجتمع الدولي أن يلاحظ أنه قد يكون هناك في الحقيقة قدرات تقنية مفقودة للاضطلاع بسرعة بالإجراءات القانونية والمتعلقة بالأدلة الجنائية. وقد أعربت حكومة جنوب السودان عن أسفها حيال الجهود المجمَّدة لبناء القدرات من جانب بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على صعيد القوات النظامية والمؤسسات الأخرى لسيادة القانون، التي تشكل أركان تسيير هذه العملية.

بينما تسعى الحكومة إلى بذل كل ما بوسعها من أجل تحمل الحقيقة الصعبة جدا، فإنها تحتاج أيضا إلى المساعدة لتحقيق ذلك المسعى. وكوننا حكومة، نواصل أيضا التعاون مع لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، بوصف ذلك عنصرا رئيسيا في بناء الثقة، ليس فقط مع القارة والعالم، بل أيضا مع أبناء شعبنا.

أعرف أنه كان الماضي العديد من الأخطاء وسوء الفهم بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وجنوب السودان، غير أن الحكومة على استعداد للعمل مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومع الأمم المتحدة ككل.

أود أن اختتم كلمتي بالقول أن العديد من العناصر الواردة في تقرير الأمين العام وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد موليه سوف تتم مناقشتها مع أعضاء المجلس. إن حكومة السودان ملتزمة بالمحادثة الصريحة لتوصل بصورة مشتركة إلى آليات لمساعدة أبناء شعب جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يتبق لدي أي أسما مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.